

قرار رقم (٢٢٦) لسنة ٢٠١٣

بتاريخ ٢٠١٣/ ٥ / ١٧

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين
على أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٢١١) لسنة ١٩٨٢ بتسجيل صندوق التأمين على أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي برقم (٢٠٩).
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٠١٢/٥/٢٢ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي اعتباراً من ٢٠١٢/١/١ .
وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٦٨٣) لسنة ٢٠١٢ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.
وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠١٣/٤/٢١ .



قرر

مادة (١) : يستبدل بنص المادة (١٣) من الباب الرابع (النظام المالي للصندوق) النص التالي :-
الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)
مادة (١٣) :

ع

المقر الرئيسي: القرية الذكية، مبنى ١٥ - ٨٤ ب
الكيلو ٢٨ طريق مصر/ اسكندرية الصحراوي
محافظة الجيزة، الرمز البريدي: ١٢٥٧٧

بيان معتمد

بالتعديلات على لائحة النظام الأساسي

لصندوق التأمين على أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي

وفقاً لقرارى الهيئة رقمى (٢٢٦ ، ٢٢٧) لسنة ٢٠١٣

النص المعدل	النص الحالى
الباب الثالث : (المزايا) مادة (٩) : تصرف المزايا الآتية فى الأحوال المبينة فيما يلى :- (و) عند إنتهاء خدمة العضو بالسلك الدبلوماسي والقنصلي أو إنتهاء تولى الوزراء المذكورين لمناصبهم بسبب الوفاة أو العجز الذى يمنع من العمل تدفع له أو لمن يحددهم بإقرار المستفيدين المقدم منه وفقاً للنموذج المعد لذلك أو لورثته الشرعيين فى حالة عدم تحرير هذا الاقرار حسب الأحوال مكافأة بواقع مائة وثمانون شهراً من أجر الاشتراك السوارى بالمادة (١٠/د) أو المكافأة المستحقة له طبقاً لأحكام الفقرتين (أ ، ب) من هذه المادة حسب الأحوال أيهما أكبر. هذا ويلتزم الأعضاء بتجديد تحرير هذا الاقرار سنوياً خلال الثلاثة أشهر الأولى من السنة المالية للصندوق وفى حالة عدم إجراء ذلك سيتم الأخذ بأخر إقرار حرره العضو.	الباب الثالث : (المزايا) مادة (٩) : تصرف المزايا الآتية فى الأحوال المبينة فيما يلى :- (و) عند إنتهاء خدمة العضو بالسلك الدبلوماسي والقنصلي أو إنتهاء تولى الوزراء المذكورين لمناصبهم بسبب الوفاة أو العجز الذى يمنع من العمل تدفع له أو لمن يحددهم بإقرار المستفيدين المقدم منه وفقاً للنموذج المعد لذلك أو لورثته الشرعيين فى حالة عدم تحرير الاقرار حسب الأحوال مكافأة بواقع ١٢٠ شهراً (مائة وعشرون شهراً) من المرتب الأساسي الأخير داخل الجمهورية أو المكافأة المستحقة له طبقاً لأحكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة حسب الأحوال أيهما أكبر. أما العضو الذى يبلغ سن الستين فله أن يحضر حواله بحقه فى الميزة إلى من يحدده وفقاً للنموذج المعد لذلك أو لورثته الشرعيين فى حالة عدم تحرير الحواله. هذا ويلتزم الأعضاء بتجديد تحرير هذا الاقرار سنوياً خلال الثلاثة شهور الأولى من السنة المالية للصندوق وفى حالة عدم إجراء ذلك سيتم الأخذ بأخر إقرار حرره العضو.
(ى) يساهم الصندوق فى علاج الأعضاء وأسرههم	(ى) يساهم الصندوق فى علاج الأعضاء وأسرههم



٤٦٠٧٦

(الزوج أو الزوجة ومن يعولهم من الأبناء) من غير العاملين بالخارج وكذلك الأرامل والأولاد القصر للعضو الذى توفى وذلك وفقاً للقواعد والضوابط التى يضعها مجلس إدارة الصندوق فى هذا الشأن وتعتمدها الهيئة فى حدود مبلغ أربعة ملايين وخمسمائة ألف جنيه سنوياً كحد أقصى اعتباراً من ٢٠١٢/١/١.

مادة (١٠) :

(أ) يؤدى الصندوق للعضو كل من الميزة التأمينية والميزة التأمينية الإضافية بواقع ٢٥% من قيمتها بالجنيه المصرى و ٧٥% من قيمتها بالدولار الأمريكى مقوماً بسعر مائة وعشرون قرشاً للدولار اعتباراً من ٢٠٠٣/٥/١ ويستمر هذا المعدل خلال السنة المالية ٢٠١٢.

(ب) أجر الاشتراك الذى تحصل على أساسه الاشتراكات بالنسبة للعاملين بالديوان العام :- هو المرتب الأساسى بعد إدماج العلاوات الخاصة المقرر إدماجها فى المرتب الأساسى حتى العلاوة الخاصة المقررة عام ٢٠٠٦ اعتباراً من ٢٠١١/٧/١ ويتزايد هذا الأجر بالعلاوات الدورية والتشجيعية والترقية بما لا يزيد عن ٢.٥% مركبة سنوياً مضافاً إليه بدل التمثيل ويتم السداد بالعملة المصرية.

(ج) أجر الاشتراك الذى تحصل على أساسه الاشتراكات بالنسبة للعاملين بالبعثات فى الخارج :-

هو المرتب الأساسى بعد إدماج العلاوات الخاصة المقرر إدماجها فى المرتب الأساسى حتى العلاوة الخاصة المقررة عام ٢٠٠٦ اعتباراً من

(الزوج أو الزوجة ومن يعولهم من الأبناء) من غير العاملين بالخارج وكذلك الأرامل والأولاد القصر للعضو الذى توفى وذلك وفقاً للقواعد والضوابط التى يضعها مجلس إدارة الصندوق فى هذا الشأن وتعتمدها الهيئة فى حدود مبلغ ثلاثة ملايين ومائتان وخمسون ألف جنيه سنوياً كحد أقصى اعتباراً من ٢٠١١/١/١.

مادة (١٠) :

يؤدى الصندوق للعضو كل من الميزة التأمينية والميزة التأمينية الإضافية بواقع ٢٥% من قيمتها بالجنيه المصرى و ٧٥% من قيمتها بالدولار الأمريكى مقوماً بسعر مائة وعشرون قرشاً للدولار اعتباراً من ٢٠٠٣/٥/١ ويستمر هذا المعدل خلال السنة المالية ٢٠١١.

أجر الاشتراك الذى تحصل على أساسه الاشتراكات بعد ضم العلاوة الخاصة المقررة عام ٢٠٠٥ :-

بالنسبة للعاملين بالديوان العام :- هو المرتب الأساسى بعد إدماج العلاوات الخاصة المقرر إدماجها فى المرتب الأساسى حتى العلاوة الخاصة المقررة عام ٢٠٠٥ اعتباراً من ٢٠١٠/٧/١ ويتزايد هذا الأجر بالعلاوات الدورية والتشجيعية والترقية بما لا يزيد عن ٢.٥% مركبة سنوياً للجنيه المصرى والدولار وبعد أقصى لهذا الأجر (ألف ومائتى جنيه) شهرياً مضافاً إليه بدل التمثيل ويتم السداد بالعملة المصرية.

بالنسبة للعاملين بالبعثات فى الخارج :-

هو المرتب الأساسى بعد إدماج العلاوات الخاصة المقرر إدماجها فى المرتب الأساسى حتى العلاوة الخاصة المقررة عام ٢٠٠٥ اعتباراً من ٢٠١٠/٧/١

٢٠١١/٧/١ ويتزايد هذا الأجر بالعلاوات الدورية والترقية بما لا يزيد عن ٢,٥% مركبة سنوياً مضافاً إليه بدل التمثيل الأصلي والإضافي والعلاوات العائلية ثم يتم تحويل إجمالي المرتب إلى الدولار باستخدام قيمة الدولار الحسابي ويتم السداد بذات العملة والسعر الذي يتم به سداد المرتب.

(د) أجر الاشتراك الذي تصرف بموجبه المزايا :-

هو المرتب الأساسي المبين بجداول الأجور والمرتبات داخل جمهورية مصر العربية لأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي بوزارة الخارجية متضمناً العلاوات الخاصة المقررة حتى عام ٢٠٠٦ اعتباراً من ٢٠١١/٧/١ مضافاً إليه العلاوات الدورية وعلاوات الترقية بما لا يزيد عن ٢,٥% مركبة سنوياً وبحد أقصى لهذا الأجر (ألف وأربعمائة جنيه) شهرياً ولا يعتد بأي إضافات أخرى على هذا الأجر أيضاً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة إكتوارية بفحص المركز المالي للصندوق واعتمادها من الهيئة.

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (١٣) :

تبدأ السنة المالية للصندوق في أول يوليو وتنتهي في آخر يونيو من كل عام اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٢ ويعامل النصف الأول من عام ٢٠١٢ على أنه قالم بذاته.

- تسرى هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق.

ويتزايد هذا الأجر بالعلاوات الدورية والترقية بما لا يزيد عن ٢,٥% مركبة سنوياً للجنيه المصري والدولار وبحد أقصى لهذا الأجر (ألف ومائتي جنيه) شهرياً مضافاً إليه بدل التمثيل الأصلي والإضافي والعلاوات العائلية ثم يتم تحويل إجمالي المرتب إلى الدولار باستخدام قيمة الدولار الحسابي ويتم السداد بذات العملة والسعر الذي يتم به سداد المرتب.

أجر الاشتراك الذي تصرف بموجبه المزايا (بعد ضم

العلاوة الخاصة المقررة عام ٢٠٠٥) :-

هو المرتب الأساسي المبين بجداول الأجور والمرتبات داخل جمهورية مصر العربية لأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي بوزارة الخارجية متضمناً العلاوات الخاصة المقررة حتى عام ٢٠٠٥ اعتباراً من ٢٠١٠/٧/١ مضافاً إليه العلاوات الدورية وعلاوات الترقية بما لا يزيد عن ٢,٥% مركبة سنوياً وبحد أقصى لهذا الأجر (ألف ومائتي جنيه) شهرياً ولا يعتد بأي إضافات أخرى على هذا الأجر أيضاً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة إكتوارية بفحص المركز المالي للصندوق واعتمادها من الهيئة.

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (١٣) :

تبدأ السنة المالية للصندوق في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام باستثناء السنة المالية الأولى تبدأ في أول يوليو ١٩٨٢ وتنتهي آخر ديسمبر ١٩٨٢.



مقر الرئيس: القرية الذكية، مبنى ١٥ - ٨٤ ب
الكيلو ٢٨ طريق مصر/ اسكندرية الصحراوي
محافظة الجيزة، الرمز البريدي: ١٢٥٧٧

مذكرة

التاريخ : ٢٠١٣/٤/٢١
رقم القيد : (٢٠٩)
إلى : السيد الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة
من : الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة
الموضوع : تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين على أعضاء
السلك الدبلوماسي والقنصلي

تنص المادة (٧) من قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بأنه يجب إخطار الهيئة بكل تعديل في البيانات المشار إليها في المادة (٤) وفي نظام الصندوق ولا يجوز العمل بهذه التعديلات إلا بعد اعتمادها من الهيئة العامة للمراقبة المالية وينشر في الوقائع المصرية أية تعديلات في الاشتراكات أو الأغراض أو المزايا.

كما تنص المادة (٧) من اللائحة التنفيذية وتعديلاتها للقانون المذكور بأنه يجوز بموافقة الهيئة تعديل بيانات التسجيل بناء على طلب يقدم على نموذج (٢) صناديق وفي هذه الحالة يكون نشر بيانات التعديل على نفقة الصندوق.

وقد تقدم الصندوق المشار إليه بطلب لتعديل بعض أحكام لائحة نظامه الأساسي وذلك بتعديل المادتين (٩/و، ي، ١٠) من الباب الثالث (المزايا) والمادة (١٣) من الباب الرابع (النظام المالي للصندوق) وذلك طبقاً لآتى :-

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٩) : تصرف المزايا الآتية في الأحوال المبينة فيما يلى :-

و) عند انتهاء خدمة العضو بالسلك الدبلوماسي والقنصلي أو انتهاء تولى الوزراء المذكورين لمناصبهم بسبب الوفاة أو العجز الذي يمنع من العمل تدفع له أو لمن يحددهم بإقرار المستفيدين المقدم منه وفقاً للنموذج المعد لذلك أو لورثته الشرعيين في حالة عدم تحرير هذا الاقرار حسب الأحوال مكافأة بواقع مائة وثمانون شهراً من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (١٠/د) أو المكافأة المستحقة له طبقاً لأحكام الفقرتين (أ ، ب) من هذه المادة حسب الأحوال أيهما أكبر.

محم

هذا ويلتزم الأعضاء بتجديد تحرير هذا الاقرار سنوياً خلال الثلاثة أشهر الأولى من السنة المالية للصندوق وفي حالة عدم إجراء ذلك سيتم الأخذ بأخر إقرار حصره العضو.

(ي) يساهم الصندوق في علاج الأعضاء وأسرههم (الزوج أو الزوجة ومن يعولهم من الأبناء) من غير العاملين بالخارج وكذلك الأرمال والأولاد القصر للعضو الذي توفي وذلك وفقاً للقواعد والضوابط التي يضعها مجلس إدارة الصندوق في هذا الشأن وتعتمدها الهيئة في حدود مبلغ أربعة ملايين وخمسمائة ألف جنيه سنوياً كحد أقصى اعتباراً من ٢٠١٢/١/١.

مادة (١٠) :

(أ) يؤدي الصندوق للعضو كل من الميزة التأمينية والميزة التأمينية الإضافية بواقع ٢٥% من قيمتها بالجنيه المصري و ٧٥% من قيمتها بالدولار الأمريكي مقوماً بسعر مائة وعشرون قرشاً للدولار اعتباراً من ٢٠٠٣/٥/١ ويستمر هذا المعدل خلال السنة المالية ٢٠١٢.

(ب) أجر الاشتراك الذي تحصل على أساسه الاشتراكات بالنسبة للعاملين بالديوان العام:-

هو المرتب الأساسي بعد إدماج العلاوات الخاصة المقرر إدماجها في المرتب الأساسي حتى العلاوة الخاصة المقررة عام ٢٠٠٦ اعتباراً من ٢٠١١/٧/١ ويتزايد هذا الأجر بالعلاوات الدورية والتشجيعية والترقية بما لا يزيد عن ٢,٥% مركبة سنوياً مضافاً إليه بدل التمثيل ويتم السداد بالعملية المصرية.

(ج) أجر الاشتراك الذي تحصل على أساسه الاشتراكات بالنسبة للعاملين بالبعثات في الخارج:-

هو المرتب الأساسي بعد إدماج العلاوات الخاصة المقرر إدماجها في المرتب الأساسي حتى العلاوة الخاصة المقررة عام ٢٠٠٦ اعتباراً من ٢٠١١/٧/١ ويتزايد هذا الأجر بالعلاوات الدورية والتشجيعية والترقية بما لا يزيد عن ٢,٥% مركبة سنوياً مضافاً إليه بدل التمثيل الأصلي والإضافي والعلاوات العائلية ثم يتم تحويل إجمالي المرتب إلى الدولار باستخدام قيمة الدولار الحسابي ويتم السداد بذات العملة والسعر الذي يتم به سداد المرتب.

(د) أجر الاشتراك الذي تصرف بموجبه المزايا :-

محرر

هو المرتب الأساسي المبين بجدول الأجور والمرتبات داخل جمهورية مصر العربية لأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي بوزارة الخارجية متضمناً العلاوات الخاصة المقررة حتى عام ٢٠٠٦ اعتباراً من ٢٠١١/٧/١ مضافاً إليه العلاوات الدورية وعلاوات الترقية بما لا يزيد عن ٢,٥% مركبة سنوياً وبعد أقصى لهذا الأجر (ألف وأربعمائة جنيه) شهرياً ولا يعتد بأي إضافات أخرى على هذا الأجر أبداً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالي للصندوق واعتمادها من الهيئة.

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (١٣) :

تبدأ السنة المالية للصندوق في أول يوليو وتنتهي في آخر يوليو من كل عام اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٢ ويعامل النصف الأول من عام ٢٠١٢ على أنه قائم بذاته.

• تسري هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق.

وبالبحث واستطلاع رأي الإدارات المعنية بالهيئة والتي أبدت بعض الملاحظات حيث تم عرضها على لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٦٨٣) لسنة ٢٠١٢ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ والتي أوصت بالموافقة على التعديلات المقدمة من الصندوق بعد استيفاء بعض الملاحظات وقد تم إستيفائها.

المطلوب : رجاء التفضل في حالة الموافقة التكرم باعتماد القرارين المرفقين.

المدير العام
٤/٥
(أبيلة رشاد)

النائب

ع

د. د. نائب رئيس الهيئة

تتكرم بالمرصم مع د. د. رئيس
الهيئة لإعداد القرارين المرفقين

المدير
٤/٥
٢٠١٤

السيد الأستاذ الدكتور / نائب رئيس الهيئة
رجاء التفضل في حالة الموافقة التكرم باعتماد القرارين المرفقين

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس الهيئة
للتفضل بالموافقة على اعتماد القرارين
المرفقين